ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Iraqi-British Relations 2003-2020

Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad

* *Corresponding author: E-mail* :
Sattar.aljaberi17@gmail.com
07901679398

Keywords:
Iraq,
Britain,
contemporary history of Iraq,
international relations,
economic relations,
cultural relations

A R T I C L E
I N F O

Article history:
Received 26 Apr. 2021
Accepted 30 May 2021
Available online 29 Sept 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The British knew the importance of Iraq strategy since the beginning of the seventeenth century, so they planned to control it, and it became a big influence upon them until 1914, when British forces occupied Iraq. Although Iraq's entry into the League of Nations and declared an independent state in 1932, but it remained under British influence until the 1958 revolution.

Relations between the two countries had not stabilized after 1958, and in 1991 Britain participated Gulf War against Iraq and the severance of diplomatic relations. In 2003, Britain entered into an alliance with the United States to occupy Iraq, and after this date restored diplomatic relations between the two countries.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.9.2021.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

العلاقات العراقية – البريطانية 2003–2020

أ.د. ستار جبار الجابري/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

الخلاصة:

أدرك البريطانيون أهمية العراق الاستراتيجية منذ مطلع القرن السابع عشر، لذلك بدأوا منذ ذلك التاريخ التخطيط للسيطرة عليه، وأصبح لهم نفوذ كبير فيه حتى عام 1914 عندما احتلت القوات البريطانية العراق. وعلى الرغم من دخول العراق إلى عصبة الأمم وإعلانه دولة مستقلة عام 1932، إلا أنه بقي خاضعاً للنفوذ البريطاني حتى ثورة 1958 .

تذبذت العلاقات بين البلدين بعد عام 1958، ولغاية عام 1991 عندما اشتركت بريطانيا بحرب الخليج ضد العراق وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما. وفي عام 2003 دخلت بريطانيا تحالفاً مع الولايات

المتحدة خارج إطار الشرعية الدولية لغزو العراق واحتلاله، وبعد هذا التاريخ أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتطورت العلاقات بشكل كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بعد عام 2003

المقدمة :

كان العراق منذ القدم محط اهتمام دول العالم لما يتمتع به من موقع جغرافي وحضارة وتاريخ ضارب في القدم, وقد أدرك البريطانيون تلك الأهمية، فازداد شعورهم بأهمية العراق الاستراتيجية، ونظراً لموقعه الجغرافي ومركزه السوقي الذي يربطه بإيران والخليج، ويجعله طريقاً سريعاً ومختصراً تأتي منه المواد الأولية، وتعود الصناعات البريطانية عبره ثانية إلى أسواق الشرق، لذا دخل ضمن دائرة اهتمام الحكومة البريطانية حتى من قبل أن تنزل القوات البريطانية في البصرة عام 1914م بقرون.

وقد اخترنا في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على العلاقة بين العراق وبريطانيا في حقبة مهمة وحساسة من تاريخ العراق، وهي حقبة ما بعد العام 2003 وحتى العام 2020 وسيهتم البحث بدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين، ذلك أن العراق يعدّ من أهم الدول التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بريطانيا، ومؤسسة السياسة الخارجية فيها على وجه التحديد، لأهمية العراق لبريطانيا تحديداً، وأهميته في العالم عموماً .

أولاً : العلاقات السياسية العراقية البريطانية 2003– 2020

مرت العلاقات العراقية البريطانية بمراحل مختلفة منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى العام 2003، فبعد مرحلة الاحتلال البريطاني التي ابتدأت منذ العام 1914، مروراً بفرض الانتداب، ومن ثم الاستقلال في العام 1932، وصولاً إلى ثورة الرابع عشر من تموز 1958، وكانت خلالها بريطانيا تتمتع بعلاقات وثيقة مع العراق [1].

شهدت العلاقات بعد العام 1958 تأرجحاً واضحاً تبعاً لطبيعة النظام السياسي في العراق، وصلت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى أسوأ درجاتها بعد احتلال العراق للكويت في عام 1990، واستمرت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى "شعبة رعاية المصالح" رغم قطع العراق لهذه العلاقات مع بريطانيا في كانون الثاني 1991 [2].

وبعد صعود حزب العمال للحكم (1997–2007) كانت السياسة الخارجية تتمتع بخصائص عديدة، وكان لزعيم الحزب ورئيس الوزراء توني بلير (Tony Blair) أثر كبير في صياغتها، إذ حاول تجاوز الصيغة التقليدية البريطانية في صياغة أساسيات السياسة الخارجية [3].

شاركت بريطانيا في عهد حزب العمال البريطاني في عملية ثعلب الصحراء في العراق [4]، وتم الاتفاق على المشاركة في اجتماع لجنة (DOP) (اللجنة المسؤولة عن نشر القوات)، فضلاً عن ذلك فقد

عقد رئيس الوزراء توني بلير في وقت لاحق اجتماعاً في مجلس الوزراء مع سبعة من الوزراء في الحكومة حينها للتنسيق بشأن العمليات العسكرية في العراق خلال عمليات ثعلب الصحراء [5].

وقد شهدت العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا تطورات مهمة خلال حقبة ما بعد العام 2003، وسنتناول المجال السياسي في العلاقات العراقية البريطانية في عدة محاور :

1- العلاقات بين البلدين في عهد توني بلير حتى عام 2007

شاركت بريطانيا في جميع التحضيرات التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد العراق، من خلال التنسيق المباشر بين الرئيس جورج بوش (George W. Bush) ورئيس الوزراء توني بلير، لذلك وخشية أن تتم عرقلة جهود بلير تلك، فإنه ذكر بأن استشارة لجنة (DOP) غير عملي في سبيل الاقرار على تلك الحرب، وفضل أن يكون القرار ضمن مجموعة مختارة من المقربين منه[6].وَلَّدَ هذا البعد في السياسة الخارجية لتوني بلير انتقادات صارمة، وهذا أثار الجدل بين الحكومة ولجنة الاستخبارات البريطانية المشتركة مع لجنة بلير[7]. وعلى الرغم من ذلك فإن أعضاء مجلس الوزراء حاولوا في أغلب الأحيان بأن يظهروا الإجماع أمام العالم الخارجي وأن يكونوا جبهة موحدة في القرار السياسي، على الرغم من استقالة كلير شوت[8] (Claire Schott) وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية احتجاجاً ضد الحرب على العراق [9].

فضلاً عن ذلك فإن المخابرات البريطانية تحتل دائماً موقعاً مهماً في صياغة عملية السياسة الخارجية في المملكة المتحدة، وتحدد المجال بالسرية داخل المجال المسموح بها للعمل، كما أن مبلغ الميزانية العامة للهيئات الاستخباراتية البريطانية هي أكثر بكثير من ميزانية وزارة الخارجية البريطانية، فضلاً عن أن الاستراتيجية الجديدة البريطانية تأثرت بعد أحداث 11 أيلول 2001 والاستخبارات تتمتع بدور أكبر منذ ذلك الحين، وأدى إلى تأسيس مؤسسات جديدة مثل لجنة الإرهاب الدولي في مجلس الوزراء البريطاني، كما تعمل هذه اللجنة مع مكتب رئيس الوزراء ومكاتب الوزراء[10].

ركزت رئاسة الوزراء البريطانية في نشاطاتها على المعلومات الاستخباراتية حول العراق ووضعتها في جدول أعمال لجنة الاستخبارات المشتركة، كما أن نوعية المعلومات الاستخباراتية حول العراق، في ما يسمى (تقرير بتلر) أسيء استخدامها بشكل لافت، وادعت الأجهزة الاستخبارية أن تلك الحرب ستكون حرب "وقائية"[11]. وبالإمكان وضع الكثير من التركيز على دور المخابرات الأجنبية في صنع السياسات الخارجية البريطانية، لاسيما في حالة الحرب ضد العراق، وظهر لاحقاً بأن التحليلات الاستخباراتية كانت عاملاً رئيساً قاد حكومة المملكة المتحدة لإقرار المشاركة في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق. كما وتضمن تقرير بتلر "بأن لا توجد معلومات استخباراتية تستنتج بأن العراق محل قلق أمني" [12].

إن الموقف البريطاني إزاء العراق أشار بأن الحكومة البريطانية أخذت قراراتها استناداً إلى التهديدات التي نتجت في أعقاب 11 أيلول 2001، والحاجة الماسة لبريطانيا أن تقف جنباً إلى جنب مع إدارة الرئيس جورج بوش، في هذه الحقبة خرجت لجنة المخابرات البريطانية عن دورها التقليدي لكي تمهد للحرب بوضع المبررات لها[13].

استمر تدهور العلاقات مع اشتداد حملة الإعداد للحرب ضد العراق عام 2003، وبالفعل شاركت بريطانيا في غزو العراق، وكانت القوة الثانية بعد القوات الأمريكية، وكان لمشاركتها الأثر الكبير في دعم توجهات إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وقد وجدت بريطانيا نفسها مرة أخرى في العراق بعد حرب 2003 واحتلال العراق، وأُسندت للقوات البريطانية مهامها العسكرية في مدينة البصرة بجنوب العراق، وبعد ذلك اتفقت الحكومتان العراقية والبريطانية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 28 حزيران 2004 وتم تبادل السفراء بين البلدين.

2- العلاقات بين البلدين في عهد جوردن براون (2007-2010)

استلم جوردن براون منصب رئيس الوزراء للمدة من 2007-2010 وكان رئيساً لحزب العمال البريطاني، وتوقع الشعب البريطاني تغيراً جذرياً في السياسة الخارجية لبريطانيا بعد حرب الخليج الثانية، لأن معظم الشعب البريطاني كان يتذكر النواحي السلبية للتدخل البريطاني في العراق، والتكلفة المادية والمعنوية والخسائر البشرية التي سببها، فضلاً عن الجدل حول أسباب ومبررات تلك الحرب، وكان من المتوقع أن يرى المراقبين السياسيين تغيراً في علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تبين بأن هناك تغيراً ضئيلاً في الاتجاهات الرئيسة في السياسات الخارجية البريطانية مقارنة مع عهد بلير، على سبيل المثال وبالرغم من محاولات الهيئات الإدارية بإعداد مذكرات وتعليمات إلى الامتناع عن استخدام عبارة "الحرب على الإرهاب" ولكن ضلت هذه العبارة تستخدم من قبل حكومة جوردن براون، وكذلك جوهر السياسة الخارجية لبريطانيا في الشرق الأوسط من ناحية، وعلاقة بريطانيا مع أوروبا[14].

استمر تواجد القوات البريطانية في جنوب العراق، حتى تم الاتفاق على تسليم البصرة للقوات العراقية في عام 2007، إذ أكد كل من العراق وبريطانيا على ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، هذا ما أكده وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند خلال زيارته إلى العراق بمناسبة تسليم قوات بلاده مقاليد الأمن في البصرة للقوات العراقية، إذ قال : "بحلول ربيع عام 2008 سيقلّص الوجود العسكري في البصرة إلى 2500 جندي، ونود الآن أن نركز على آفاق جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكانت قواتنا العسكرية بقيادة الجنرال موهان قادرة على بناء علاقات وثيقة مع نظرائهم العراقيين". وفي بيان صادر عن رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في 17 آذار 2007 أكد فيه حرص حكومته على إقامة أفضل العلاقات مع بريطانيا، وفتح آفاق التعاون المشترك في المجالات كافة، مؤكداً أن المرحلة المقبلة ستشهد إنشاء مشاريع متعددة لإعادة إعمار البصرة والمحافظات الأخرى،

داعياً الحكومة البريطانية للمساهمة بنشاط في هذه المشاريع والمساعدة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي[15].

بقي براون ملتزماً بحرب العراق ومؤيداً لها بعد استلامه منصب رئاسة الوزراء ، وقال "نتعلم من الدروس، ومن الأخطاء التي ارتكبت في العراق ". وذكر في رسالة نشرت في 17 آذار 2008 أن المملكة المتحدة سوف تشكل لجنة تحقيقية للنظر في الحرب على العراق . وتم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين جمهورية العراق والمملكة المتحدة في 30 نيسان 2009، إذ وقع الاتفاقية عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري المالكي وعن الجانب البريطاني رئيس الوزراء جوردن براون، وتم توقيع الاتفاقية على هامش مؤتمر الاستثمار في العراق، الذي عقد في لندن تحت شعار "الاستثمار في العراق: لندن 2009"، الذي نظمته وزارة التنمية البريطانية. وتعد هذه الاتفاقية ذات شراكة إستراتيجية، وتأسيساً عليها، تم التعاون الثنائي المثمر بين البلدين في قطاع الزراعة والمياه والأمن الغذائي، والتعليم، والطاقة، والصحة، والعلوم والتكنولوجيا[16].

تم الإعلان عن تحقيق رسمي في حرب العراق بتاريخ 15 تموز 2009، إذ شكلت لجنة برئاسة السير جون تشيلكوت[17] (John Chilcot)، وذلك للتحقيق بمشاركة بريطانيا في الحرب، للحقبة ما بين منتصف 2001 وتموز 2009، وهو يغطي المدة التي سبقت العمل العسكري لغرض التأسيس لمعرفة الطريقة التي تم بها اتخاذ قرار الحرب، والضمان بأخذ الدروس والعبر في حالات مماثلة في المستقبل, وانتهت أعمال اللجنة في 2 شباط 2011[18]. ورفضت الحكومة البريطانية في عام 2012الكشف عن الوثائق التحقيقية للجنة تشيلكوت، التي تشير إلى محاضر واجتماعات مجلس الوزراء في الأيام التي سبقت غزو العراق في عام 2003، وفي الوقت نفسه نجحت وزارة الخارجية البريطانية بالحصول على قرار الحكم الذي يمنح الموافقة على كشف المحادثة التي جرت بين جورج بوش وتوني بلير قبل أيام من الغزو، وذكرت الحكومة البريطانية أن الكشف عن ذلك الاتصال الهاتفي قبل أيام من الغزو سوف يشكل تهديداً للعلاقات البريطانية الأمريكية، أما بالنسبة للمعلومات التي تخص الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقات لجنة تشيلكوت بخصوص الإعلان عن التقرير النهائي، فجرت مفاوضات مكثفة وصعبة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نشر الوثائق، أما بخصوص رأي جوردن براون بالحرب على العراق فقد ذكر أمام لجنة التحقيق في جلسة استغرقت أربع ساعات بأنه يعتقد أن الحرب كان لابد منها وفقاً للمعلومات الاستخبارية التي قدمت للمخابرات البريطانية[19].

3- العلاقات بين البلدين في عهد ديفيد كاميرون (2010-2016)

استلم حزب المحافظين الحكم في بريطانيا منذ العام 2010، وألقى وزير الخارجية وليم هيغ (William Hague) خطاب السياسة البريطانية في مبنى وزارة الخارجية في أيار 2010، رسم فيه

معالم رؤية جديدة للخارجية البريطانية ودورها في تعزيز مكانة بريطانيا الدولية وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في العالم ورسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للحكومة[20].

شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة، فبعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق في نيسان 2003، وانسحاب القوات البريطانية المقاتلة مع نهاية تموز 2009، وبعد وصول حكومة جديدة في بريطانيا عام 2010 خلفاً لحكومة حزب العمال، سعت الحكومة البريطانية إلى إقامة علاقات ثنائية قوية بمختلف المجالات مع العراق، مركِّزة على الروابط الثقافية والتعليمية والتجارية والتنموية، إذ تنظر بريطانيا إلى العراق الجديد على أنه حجر أساس للاستقرار في منطقة الخليج العربي، وفي 22 مايس 2011 غادرت القوات البريطانية المتبقية العراق، ونقلت إلى الكويت بعد أن رفضت الحكومة العراقية طلب بريطانيا للبقاء في العراق وتمديد مهمتهم، وعبّرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في دعم العراق كونه شريك أساسي في معالجة التحديات العالمية، المتمثلة بالقدرة على توفير الاستقرار والأمن والرخاء المستدام، وتعد الحكومة البريطانية أن استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية داخل المنطقة وخارجها، وترى بأن بإمكان العراق أن يمارس دوراً فاعلاً في حفظ التوازن الإقليمي، وذلك من خلال موقعه الجيوستراتيجي، وعلاقاته مع دول الجوار العربية، فضلاً عن الاحتياطي النفطي الهائل، وموارده البشرية [21].

سعت المملكة المتحدة لتوسيع علاقتها مع العراق من خلال افتتاح المركز الجديد لتقديم طلبات التأشيرة البريطانية في بغداد بتاريخ 24 كانون الثاني 2013 من قبل وزير للتجارة والاستثمار البريطاني اللورد كرين (Lord Crane)، وذلك بحضور وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، وبذلك أصبح المواطن العراقي قادراً على التقديم لطلب الحصول على التأشيرات البريطانية من بغداد. وفتحت قنصلية في أربيل في شهر أب 2013، كما وانتهز لورد كرين تواجده في بغداد وقام بزيارة مدينة البصرة والتقى بمجموعة من المسؤولين في البصرة، ورجال الأعمال لتشجيع توسيع الأعمال التجارية بين العراق وبريطانيا[22].

أجرى وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند (Philip Hammond) خلال زيارته بغداد في 13 تشرين الأول 2014 لقاءات مع الساسة العراقيين لبحث التهديد الذي يشكله إرهابيو داعش والرد الدولي على هذا التهديد، وصرح قائلاً : "داعش جماعة إرهابية وحشية لا تمثل الشعب العراقي ولا الشرق الأوسط ولا الدين الإسلامي، والعنف الذي يرتكبه أعضاءها لا يفرق بين الثقافات والأديان التي يعتدي عليها، وإن لم نتصدى لهم الآن، فإننا سنواجه عصابات إرهابية مجرمة، كما أثبتت بأفعالها، على الاعتداء على كل من لا يتفق مع فكرها المعوجّ". وأضاف إن "الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة حتى الآن، بما في ذلك الضربات الجوية والمهام الاستطلاعية التي تنفذها الطائرات، تبرهن على أن

المملكة المتحدة سوف تؤدي دورها بالوقوف إلى جانب الشعب العراقي في كفاحه ضد داعش، كما إننا نعمل مع السلطات العراقية لتنمية قدرتها في التصدي لداعش"[23].

أعلن وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون خلال زيارته إلى العراق في 5 تشرين الثاني 2014 بأن المملكة المتحدة تخطط لغرض إرسال مستشارين بريطانيين لمقرات القيادة العراقية في سياق توفير مزيد من التدريب للجيش العراقي، وأجرى خلال زيارته إلى العراق محادثات في بغداد مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، وفي إقليم كردستان اجتمع برئيس الإقليم مسعود بارزاني، كما زار فالون مدربين بريطانيين يدربون قوات البيشمركة على استخدام الأسلحة الرشاشة الثقيلة التي أهدتها لهم المملكة المتحدة، وبحث الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة للجيش العراقي، بما في ذلك البشمركة، كجزء من تحالف دولي واسع يركز على دحر داعش، وأكد أثناء زيارته للعراق عزم بريطانيا توفير تدريب للقوات العراقية على أجهزة كشف العبوات الناسفة المصنوعة محليا، إلى جانب المساهمة بإرسال مستشارين لمقرات القيادة لتكون جزءً من الدعم الهادف لتعزيز قدرات القوات العراقية على التصدي لمقاتلي داعش. كما أعلن فالون بأن المملكة المتحدة سوف توسع عرض التدريب للأكراد ليشمل مهارات المشاة، كمهارة التصويب والإسعافات الأولية، إلى جانب تزويدهم بمزيد من المعدات، وأعلن أن المملكة المتحدة تستعد لزيادة عدد طائرات ريبر بدون طيار في المنطقة لتوفر للقوات العراقية مزيداً من المعلومات والمساعدة من خلال عمليات الاستطلاع دعما للتحالف والمصالح الوطنية[24].

لقد خلق توسع داعش في العراق منذ عام 2014 أزمة إنسانية كبرى وأصبح (8.7) مليون شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك ما يزيد على (3.2) مليون شخص الذين شردوا من منازلهم، وخصصت وزارة التنمية الدولية أكثر من (79) مليون جنيه استرليني للأزمة منذ حزيران عام 2014، وفي صيف عام 2014 استجابت بريطانيا للعدد المتزايد من العراقيين الذين فروا من منازلهم من خلال تخصيص (23) مليون جنيه استرليني في المساعدة الإنسانية الطارئة، لتقديم الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والرعاية الطبية لآلاف من الأسر النازحة الضعيفة. وفي كانون الأول 2014، مع اقتراب فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة، واصلت بريطانيا دعمها مع (16.5) مليون جنيه استرليني إضافية لتقديم المساعدات لعشرات الآلاف من الأسر، بما في ذلك توفير إمدادات الشتاء الأساسية، ومع تدهور الوضع الإنساني في عام 2015 أعلنت بريطانيا في 4 حزيران تمويلاً إضافياً قدره (20) مليون جنيه. وخلال زيارة للعراق في أيلول 2015 أعلن وزير التنمية الدولية البريطاني ديزموند (Desmond) عن (20) مليون جنيه استرليني أخرى من الدعم وتوفير الرعاية الطبية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة والمأوى والدعم النقدي وغيرها من الضروريات إلى النازحين العراقيين[25].

تم تعيين صالح التميمي سفيراً جديداً للعراق في لندن، وزار وزارة الخارجية البريطانية في 10 أيلول 2015 والتقى توبايس إيلوود (Tobias Ellwood) وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونيل

كرومبتون (Neil Crompton) مدير عام دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجون دين (John Dean) مسؤول ملف العراق في الخارجية البريطانية، ورحب إلوود بالسفير، وأكد على أن بريطانيا سوف تواصل دعمها للعراق في حربه ضد الارهاب، كما رحب بالاصلاحات الذي يقوم به رئيس الوزراء حيدر العبادي (2014–2018)، وبين الوزير نيته زيارة العراق في المستقبل القريب. وعبر السفير عن شكره لجهود بريطانيا للمساعدات العسكرية والإنسانية التي تمنحها بريطانيا للعراق في حربه ضد تنظيم داعش الارهابي، وطلب تقديم المزيد من الدعم الإنساني والعسكري للحكومة العراقية في هذه المرحلة الحساسةK ومن ثم تطرق السفير إلى تطلع السفارة لجهود وزارة الخارجية لتسهيل إجراءات سمة الدخول إلى بريطانيا للمواطنين، وهذا من شأنه دفع العلاقات في الجوانب كافة، وأكد الوزير بأنه سيتم التنسيق وسيدعم موقف السفارة والحكومة العراقية مع وزارة الداخلية لهذا الغرض[26].

قدم السفير صالح التميمي في 14 تشرين الأول 2015 أوراق اعتماده إلى الملكة اليزابيث الثانية سفيراً فوق العادة لجمهورية العراق لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. ونقل السفير تحيات الرئيس فؤاد معصوم إلى الملكة وتمنياته للمملكة المتحدة بدوام التقدم والازدهار، وأبدت جلالة الملكة ترحيبها بالسفير متمنيةً للعراق تحقيق الاستقرار والتقدم والازدهار والنجاح للسفير في مهام عمله في المملكة المتحدة[27]. والتقى السفير صالح التميمي في 7 كانون الثاني 2016 وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية توبايس إيلوود، وجرى خلال اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين وتبادل وجهات النظر في المواضيع الراهنة على الساحتين العالمية والإقليمية، وهنأ الوزير البريطاني السفير على الإنتصار العسكري الذي حققته القوات العراقية ضد تنظيم داعش في استعادة مدينة الرمادي، في حين أعرب السفير عن ثقته بقرب تحرير كامل أراضي العراق من سيطرة داعش بفضل الروح المعنوية العالية والخبرة التي اكتسبتها القوات العراقية في القتال ضد الإرهاب، شاكراً بريطانيا على مواقفها الداعمة للعراق، ولاسيما في محاربة داعش[28].

استقبل رئيس الجمهورية فؤاد معصوم في 10 نيسان 2016 السفير البريطاني لدى العراق فرانك بيكر (Frank Becker)، وبحث معه تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والعلاقات الثنائية بين البلدين، وأكد معصوم على أهمية العلاقات التي تربط البلدين، داعياً إلى "تمتينها والارتقاء بها على مختلف المستويات. وأكد السفير على أهمية العلاقات الثنائية، مشيراً إلى أن "المملكة المتحدة تنظر باهتمام إلى العراق ومساعدته في تجاوز العقبات الأمنية والاقتصادية ومواصلة الدعم العسكري والانساني، وتوسيع التعاون الثنائي في مختلف المجالات"[29].

والتقى السفير صالح التميمي في 10 حزيران 2016 بمسؤولي الدائرة الدولية وقسم الهجرة في وزارة الداخلية البريطانية، وتم التطرق إلى مواصلة التنسيق المشترك والعمل الخاص بتقديم التسهيلات اللازمة لمنح سمات الدخول إلى العراقيين، وموضوع تبادل الخبرات المشتركة، وإعداد برامج تدريب خاصة لتأهيل

الكوادر العراقية ذات العلاقة، وتم الاتفاق على إدامة التعاون في هذا المجال بما يساهم في خدمة مصالح البلدين الصديقين[30].

قامت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي (Theresa May) (2016–2019) بزيارة رسمية إلى العراق في 29 تشرين الثاني 2017، وأبدى رئيس الوزراء حيدر العبادي ترحيبه بالزيارة الأولى من نوعها التي أجرتها، مؤكداً أن العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً واضحاً، فيما دعت ماي إقليم كردستان إلى احترام عراق موحد وتشجيع الحوار، وجرى خلال اللقاء بحث تعزيز العلاقات الثنائية، وجهود إعادة الاستقرار، والتعاون الاقتصادي، وأوضاع المنطقة، وأشار العبادي إلى أن "العلاقات العراقية البريطانية تشهد تطوراً واضحاً، ونشكر مواقف الحكومة البريطانية الداعمة للعراق في جميع المجالات وفي مقدمتها التعاون ضد الإرهاب وتوفير غطاء جوي ومعلومات استخبارية ودعم الاستقرار وجهود إعادة النازحين وحقوق الإنسان"، من جهتها، أشادت رئيسة الحكومة البريطانية بالقوات العراقية، مبينة "أننا سنواصل دعم العراق كشريك لبسط الأمن والاستقرار، وتدريب القوات العراقية، وقد خصصنا مبالغ لدعم القوات العراقية وجهود إعادة النازحين"، وأكدت دعمها لـ "وحدة العراق ودعوة إقليم كردستان لاحترام عراق موحد وتشجيع الحوار"، منوهة إلى أن بلادها "تتطلع لعلاقات مستمرة مع العراق في جميع المجالات"[31].

التقى وزير الخارجية محمد علي الحكيم وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت (Jeremy Hunt) خلال زيارته إلى بريطانيا في 19 أيار 2019، وناقش الطرفان خلال اللقاء عدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وأكد الحكيم أن العراق هو نقطة لقاء للجميع، ويجب أن يبقى بعيداً عن أي نزاعات يمكن أن تعيق أو تؤخر عملية التنمية والبناء في البلاد، وبيَّن أن وجهة نظر الحكومة العراقية تقتضي بتجنب التصعيد في المنطقة التي تشهد تصعيداً بين إيران والولايات المتحدة، مشدداً على أهمية تبادل وجهات النظر مع المملكة المتحدة إحدى الدول الموقعة للاتفاق النووي مع إيران، والتي يمكن أن تمارس دوراً في تخفيف حدة التوتر، بهدف ترسيخ الاستقرار والأمن والتنمية وحماية مصالح العراق ودول الخليج والمنطقة[32].

زار رئيس الجمهورية برهم صالح بريطانيا في حزيران 2019 ، والتقى الملكة اليزابيث الثانية في قصر باكنغهام في 29 حزيران 2019، كما التقى برئيسة الوزراء تيريزا ماي، وبحث توسيع التعاون في مختلف المجالات بين البلدين، فضلاً عن ذلك فقد التقى الرئيس بوزير الخارجية جيريمي هانت، وبحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية، وأشاد بعمق العلاقة بين البلدين، ثم التقى مع رئيس مجلس اللوردات فاولر الذي رحب بزيارة رئيس الجمهورية مبدياً رغبته في تعزيز التعاون بين مجلس اللوردات ومجلس النواب العراقي، وأكد الطرفان على ضرورة زيادة فرص الاستثمار والتعاون الأمني والاقتصادي. وألقى رئيس الجمهورية كلمة في مركز الدراسات الدولية مستعرضاً فيها الانجازات المتحققة والتحديات التي تواجه العراق[33].

ووقع وزير الدفاع نجاح الشمري مع نظيره البريطاني بين والاس (Ben Wallace) مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع والأمن في 22 آب 2019 في لندن، وتعد مؤشراً على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين ولاسيما على المستوى العسكري، وتعدّ المذكرة تطور مهم في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتهيء الأرضية الصلبة للتعاون بين البلدين في مجال محاربة تنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عن ديمومة العمل المشترك في مجالات التعاون الأمني والدفاعي[34]. وفي 2 تشرين الأول 2019 وقع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية البريطانية للتعاون القضائي, خلال زيارة رسمية قام بها إلى بريطانيا، وأكد في مداخلته بعد التوقيع على أن المذكرة تعدّ الأولى من نوعها توقع بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة الخارجية البريطانية، وعبر عن أمله في أن تكون الاتفاقية منطلقاً لتعزيز العلاقات الثنائية، ومن جانبه أكد وكيل وزارة الخارجية البريطانية سيمون جيراد على أن توقيع المذكرة جاء ثمرة مفاوضات مطولة كان الهدف منها التوصل إلى صيغة تلبي طموح البلدين[35].

وقدم السفير محمد جعفر الصدر سفير جمهورية العراق لدى المملكة المتحدة أوراق اعتماده للملكة إليزابيث الثانية في قصر باكنجهام في مدينة لندن في 11 كانون الأول 2019[36]، وأقيمت مراسيم رسمية بهذه المناسبة حضرها وكيل وزارة الخارجية البريطانية سايمون مكدونالد (Simon McDonald) ورئيس السلك الدبلوماسي للعائلة الملكية المارشال اليستار هاريسون (Alistar Harrison)[37].

استقبل السفير محمد جعفر الصدر رئيسة الدائرة الدولية في وزارة الداخلية البريطانية كريستي هايز (Christie Hayes) في 17 كانون الأول 2019، وتم مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إذ أكد السفير أهمية تسهيل منح سمات الدخول للعراقيين إلى المملكة المتحدة بما يسهم في استثمار فرص التدريب والتعاون بين البلدين. وأبدى الجانب البريطاني رغبته تطوير العلاقات بين البلدين، وأكدوا حرصهم مواصلة التنسيق المشترك بين الطرفين بما يسهم في خدمة مصالح البلدين الذين تربطهما علاقات تاريخية طويلة الأمد[38].

ترأس السفير الصدر اجتماعاً جرى بين السفارة وممثلي مجموعة استرازينيكا (Astrazeneca)[39] لصناعة الأدوية، والتي تقود مشروع لقاح فايروس كورونا بالتعاون مع جامعة أوكسفورد البريطانية في 30 أيلول 2020، وجرى خلاله بحث إمكانية حصول العراق على جرعات كافية من اللقاح الذي تنتجه الشركة، وعبر السفير عن شكره لما تقوم به المجموعة من جهود من أجل انتاج اللقاح وأكد رغبة العراق بالحصول عليه بعد انتاجه، وأبدت الشركة استعدادها تزويد العراق باللقاح بعد انتهاء المراحل التجريبية التي يمر بها اللقاح، والذي سيكون جاهزا بحلول نهاية 2020، لاسيما بعد التأكد من فاعليته ومطابقته للمعايير الصحية الدولية[40].

التقى وزير الخارجية فؤاد حسين أثناء زيارته إلى لندن برئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان البريطاني توبياس إلوود في 21 تشرين الأول 2020. واستعرض الوزير نتائج الجولة الأوروبية لرئيس الوزراء والاتفاقات التي توصل اليها في كل من باريس وبرلين، كما تحدث عن التحديات الاقتصادية والأمنية فضلاً عن تداعيات انتشار وباء كورونا في العراق، وتطرق إلى تداعيات التوتر الإيراني – الأمريكي على العراق، وتوجه العراق إلى تعزيز العلاقات مع الدول العربية، من جانبه أكد توبياس إلوود على التزام المملكة المتحدة باستمرار دعم العراق والسعي إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات الاستثمار والاقتصاد وإعادة إعمار البنى التحتية[41].

قام رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي بزيارة رسمية إلى بريطانيا في 23 تشرين الأول 2020، والتقى الأمير تشارلز ولي العهد البريطاني، وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنميتها، فضلاً عن تطوير آفاق التعاون بين العراق والمملكة المتحدة في مجالات متعددة، وبحث اللقاء مناقشة بعض المبادرات التي تصب في تعزيز التعايش والسلم المجتمعي وحماية البيئة[42]. فضلاً عن ذلك فقد التقى رئيس مجلس الوزراء العراقي أثناء زيارته لندن وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب اليوم نفسه، وجرى بحث الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق والمنطقة، وسبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين، لاسيما في المجال الاقتصادي والأمني، وأشار الكاظمي إلى مسعى الحكومة العراقية الجاد لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، وجعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار عبر التعاون الدولي مع شركائها في العالم، وأكد أن الفرصة متاحة للشركات البريطانية للاستثمار في العراق، وحرص الحكومة على توفير المناخات المناسبة[43].

استقبل وزير الخارجية فؤاد حسين وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البريطاني جيمس كلفيرلي في بغداد في 3 كانون الأول 2020 ، وجرى بحث سُبُل الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وأهمية المضي قدماً في العمل على التأسيس لإتفاقية الشراكة والتعاون بين البلدين، وكذا الأمر حول إتفاقية الإطار الإستراتيجي. وتطرق الوزير إلى تطورات الأوضاع السياسية في العراق، وقرار الحكومة إجراء انتخابات مُبكرة، مؤكداً السعي لأن تكون إنتخابات حُرّة ونزيهة وتحظى بثقة الشعب، من جانبه أكد كليفرلي دعم المملكة المتحدة للعراق سياسياً واقتصادياً، ورغبته في تطوير العلاقات مع العراق على الصعد كافة[44].

ثانياً : العلاقات الاقتصادية بين العراق وبريطانيا

كان للشركات الخاصة والمتوسطة دوراً أساسياً على مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية في بريطانيا، إذ أصبح أغلبية ممثلي الشركات أعضاء في مجلس التجارة والاستثمار البريطاني، ومعظم هذه الشركات هم أعضاء بارزين في مؤسسة مشتركة مع وزارة التجارة والاستثمار ووزارة الخارجية البريطانية ووزارة

التجارة والصناعة، وتهدف إلى التنسيق التجاري في بريطانيا وتشجيع الأنشطة وزيادة الاستثمار الداخلي والصادرات[45]، وترى المملكة المتحدة أن منح الشركات الخاصة أدوار رئيسة، لا تساهم في سلامة الاقتصاد الوطني وحسب، وإنما لهم تشارك أيضاً في نشر قيم الليبرالية في الدول والمجتمعات غير الليبرالية، وكان لشركات القطاع الخاص تأثير ملموس في تشكيل سياسات الدولة، ولكنها ليست دائماً تأخذ بنظر الاعتبار، وفي الحالة العراقية، فإن اثنتان من أكبر شركات النفط، وهما شركة شل وشركة بريتيش بتروليوم، حذروا مراراً وتكراراً الحكومة البريطانية بأن الحرب مع العراق سيكون له أثر سلبي على أعمالهم، ولكن هذا التحذير لم يكن له أثر في سياسة الحكومة[46].

وكان لهيئة التجارة والاستثمار/ مكتب العراق[47] دور كبير في تنمية علاقات البلدين الاقتصادية، ومن خلالها أسست بريطانيا بوابة العراق التجارية، وهي شركة أعمال تجارية ومقرها بريطانيا، وأنشئت لتسهيل المعاملات ما بين الشركات من خلال تقديم التسهيلات للشركات العراقية للوصول إلى الشركات البريطانية الموثوق بها، لاسيما في المجال الصناعي، فضلاً عن ذلك تتوفر للشركات البريطانية بوابة لاستكشاف فرص تجارية جديدة وتوسيع أسواقها دولياً، فبريطانيا ترى أن العراق لديه كل مكونات النجاح والإرادة الوطنية لتصبح واحدة من أغنى وأنجح الاقتصاديات نمواً في العالم. هذه الشركة تعمل مع الدولتين للتغلب على التحديات التي تقع أمام تشجيع ومشاركة أكبر عدد من رجال الأعمال البريطانية في الاقتصاد العراقي سريع النمو، وهذه الشركة التجارية تتكون من فريق صغير متخصص من المهنيين العاملين بنشاط في التجارة مع المهن الأخرى، وبإمكانهم مساعدة الشركات العراقية والبريطانية لتوجيههم نحو الطريق الصحيح إلى تجارة ناجحة بين البلدين[48].

إن ثلاثة عقود من الصراع والعقوبات الدولية أدت إلى عرقلة تطور العراق اقتصادياً، بل أدت إلى إنهاكه اقتصادياً، لذلك كان يجب السعي حثيثاً لإيجاد السبل اللازمة لدعم هذا الاقتصاد، وشهدت العلاقات العراقية البريطانية ومنذ 2003 تطوراً لافتاً باهتمام الجهات البريطانية بالاستثمار في العراق، وعقدت عدة مؤتمرات وملتقيات اقتصادية تناولت قضايا الاستثمار، ولاسيما في قطاع الطاقة، وقد زارت بريطانيا وفود عراقية على مستوى رفيع برئاسة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وروز نوري شاويس نائب رئيس الوزراء، وقدمت الوفود العراقية صورة عن الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق، فضلاً عن شرح لما تقدمه الحكومة العراقية من تسهيلات للمستثمرين الأجانب، وحازت تلك المؤتمرات على اهتمام الشركات البريطانية الكبرى العاملة في العراق، أو التي تتطلع إلى فرص استثمارية فيه، وقد بدأت الشركات البريطانية بالعمل بشكل جيد للإفادة من تلك الفرص الاستثمارية، نظراً للعلاقات التاريخية والثقافية المهمة بين المملكة المتحدة والعراق، فضلاً عن السمعة الراسخة عن المملكة المتحدة لطريقة ممارساتها للأعمال المعروفة بالجودة والنظافة، وكان أهم حدث على المستوى الاقتصادي بين البلدين، زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الرسمية إلى بريطانيا في 30 نيسان 2009 ولقاءه نظيره البريطاني

غوردون براون، ومن ثم التوجه إلى مؤتمر الاستثمار في العراق الذي انطلقت أعماله في اليوم نفسه في لندن، ووقع المالكي اتفاق شراكة مع بريطانيا، بهدف فتح صفحة جديدة بين البلدين مع استعداد القوات البريطانية الانسحاب من البصرة، وغايتها تنظيم العلاقات بينهما، تمهيداً لمرحلة جديدة من التعاون، فضلاً عن ذلك فقد وقع وزير التجارة عبد الفلاح السوداني اتفاقية اقتصادية منفصلة مع وزير الأعمال البريطاني اللورد بيتر ماندلسون (Peter Mandelson)، وترأس نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح جلسات مؤتمر "الاستثمار في العراق: لندن 2009" وشملت عدة جلسات منها "الاستثمار في العراق" و"تطوير الخدمات المالية" و"الطاقة وخدمات الطاقة: الاستثمارات الحالية"، وشملت لقاءات رئيس الوزراء في لندن لقاء ولي عهد بريطانيا الأمير تشارلز في 1 أيار 2009[49].

وبلغت صادرات المملكة المتحدة من السلع المتنوعة إلى العراق في عام 2011 بحدود (782) مليون جنيه إسترليني، وزادت بنسبة 40٪ عن عام 2010، ولكن التحديات الكبيرة لممارسة الأعمال التجارية في العراق مستمرة، لوجود الفساد الإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية ونقص في عقود الاستثمارات والتي تصنف وضع العراق في السجلات العالمية بالسيئة، وعملت الحكومتان العراقية والبريطانية معا لمعالجة عدد من العوائق الرئيسة أمام التجارة. ويعد الأمن أيضا أحد أهم تلك العوائق أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، وتنصح وزارة الخارجية البريطانية الزوار لاستشارة شركات خاصة وظيفتها إعطاء نصائح حول السفر للعراق قبل السفر إليه، إذ ينبغي على رجال الأعمال الزائرين إلى العراق استخدام أجهزة أمنية خاصة عند التخطيط لرحلتهم، وحاولت الدولتان توطيد علاقاتهما التجارية من خلال تشكيل اللجنة الوزارية العراقية البريطانية التي تم الاتفاق عليها في بغداد في شهر أيلول 2012، بحضور وزير الخارجية هوشيار زيباري ووزير الخارجية البريطانية وليم هيغ، وشكلت اللجنة الوزارية العراقية – البريطانية المشتركة، وعقد أول اجتماع لها في بغداد، وعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية في 25 تشرين الثاني 2013 في لندن، وترأس الاجتماع وزير الخارجية العراقي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني، وتم بحث أهم معوقات ومقترحات لتطوير عمل المجلس الوزاري المشترك لتوطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، منها موضوع منح السمات، الضرائب، الرحلات الجوية المباشرة، نظام تسجيل الشركات في العراق، المناقصات والبنوك العراقية[50].

واصلت المملكة المتحدة تشجيع رجال الأعمال البريطانيين للعمل في العراق وذلك بالتنسيق مع مجلس الأعمال البريطاني العراقي، وذلك عن طريق زيارات متكررة إلى بغداد والبصرة وإقليم كردستان، وكذلك بدعم من الخارجية البريطانية لتنظيم مؤتمرات عدة في العراق ولندن خلال 2013، إذ زار (52) رجل أعمال بريطاني من كافة المجالات التربوية والصناعية والتجارية بغداد في شهر تشرين الثاني 2013، برئاسة ممثلين من وزارة التنمية الدولية وهيئة الاستثمار البريطاني والمجلس التجاري العراقي البريطاني، وسعت بريطانيا إلى توطيد علاقاتها مع إقليم كردستان وتسعى إلى تشجيع المستثمرين

العراقيين المغتربين في لندن والبريطانيين إلى العمل في إقليم كردستان من خلال عقد مؤتمر التجارة في أربيل في شهر مايس 2013، وحضرته (50) شركة بريطانية، كما وعقد مؤتمر تجاري في شهر حزيران 2013، في إقليم كردستان بإشراف مجلس الأعمال العراقي والبريطاني الذي حضره مائة من رجال الأعمال في بريطانيا، كما زار اللورد كرين وزير التجارة والاستثمار البريطاني في كانون الثاني 2013 محافظة البصرة، والتقى مع رئيس غرفة التجارة في البصرة والمسؤولين المحليين في المحافظة لإيجاد فرص عمل للاستثمار لرجال أعمال بريطانيين[51].

كما شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكة المتحدة والعراق نمواً واضحاً انعكس إيجابياً على حركة التجارة بين البلدين، إذ بلغت قيمة واردات بريطانيا من العراق للمدة (كانون الثاني 2013– كانون أول 2013) 3.617.256 جنيه إسترليني، وهي في الغالب واردات نفطية، بما يمثل زيادة قيمتها 32% من مجموع الكلي للواردات البريطانية من العراق، وهذه النسبة تشكل 23% في العام 2012، حسب إحصائيات وزارة التجارة البريطانية، في حين بلغت قيمة صادرات بريطانيا من السلع المتنوعة إلى العراق للمدة (كانون الثاني 2013– كانون أول 2013) مبلغ 376.091.559 جنيه إسترليني، وعلى الرغم من أن ليست جميع الأرقام في المجال الاقتصادي متوفرة، ولكن بإمكاننا أن نقدر القيمة التجارية بين المملكة المتحدة والعراق خلال مدة عشرة سنوات (2013/2003) من خلال تقارير السفارة العراقية في لندن[52]، التي تشير إلى زيادة إجمالية قدرها نحو 190٪ منذ عام 2003، والتي أشارت أيضاً إلى صادرات العراق إلى المملكة المتحدة، وتظهر الأرقام المتوفرة زيادة ملحوظة، من 145.455 جنيه إسترليني في عام 2003 إلى 3.617.256 جنيه إسترليني في عام 2013، وتضمنت المواد أنواع من المواد الخام. أما الصادرات البريطانية إلى العراق فارتفعت إلى درجة عالية، وتتميز أكثر بالآليات والمكائن والمعدات، فضلاً عن المواد الغذائية، والسكائر، والمواد الحيوانية، وهي تتمثل بنسبة زيادة قدرها 511٪ خلال السنوات من 2003–2013. وكانت أكثر صادرات المملكة المتحدة إلى العراق هي الآليات والمعدات للنقل. وكان خلال سنة 2003 يتمثل فقط 42.360 جنيه إسترليني، وزادت إلى 376.091.559 جنيه إسترليني خلال عام 2013[53].

زار باقر جبر الزبيدي وزير النقل المملكة المتحدة لحضور مؤتمر يوم العراق الخامس بدعوة من البارونة ايما نيكلسون (Emma Nicholson) المبعوث التجاري الخاص لرئيس الوزراء البريطاني للعراق للمدة 28 مايس – 2 حزيران 2015، وألقى الوزير كلمة دعا فيها الشركات البريطانية للاستثمار في العراق، لتلبية حاجات المواطن العراقي وكيفية بناء جميع القطاعات التي توفر الخدمات والبنى التحتية بأحدث التكنلوجيا لمواكبة التطور الحاصل في العالم مؤكداً على أهمية الموانىء وطرق استثمارها، داعياً إلى الاستثمار في قطاع السكك الحديدية ليكون النقل عبر العراق منفذاً مهماً للعالم وربط دول الغرب مع دول الشرق، فضلاً عن اهتمام الوزارة بقطاع النقل الجوي وتطويره، وضرورة امتلاك العراق أسطول

حديث وكبير من الطائرات، وعلى هامش الزيارة زار الوفد شركة روليس رويز لصناعة محركات الطائرات في مدينة دربي البريطانية، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال محركات الطائرات وصيانتها[54].

استقبل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في بغداد في 16 نيسان 2019 وزير التجارة الدولية البريطاني ليام فوكس، وشكر بريطانيا على دعمها المستمر للعراق، وجدد تأكيده على أن أولويات الحكومة العراقية في هذه المرحلة هي دعم التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار العراق وتحسين مستوى الخدمات، وأضاف إن العراق يثمن خبرة بريطانيا في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، ويرحب بمشاركة الشركات البريطانية في إعادة إعمار العراق، من جانبه أكد وزير التجارة الدولية البريطاني التزام حكومته بدعم العراق، وأعلن أن بريطانيا ستوفر مليار جنيه إسترليني إضافي لدعم صادراتها إلى العراق، وبذلك يصل مجموع الدعم إلى ملياري جنيه إسترليني[55].

عقد مجلس الأعمال العراقي البريطاني في 8 كانون الأول 2019 لقاء الطاولة المستديرة، وحضر اللقاء رئيسة المجلس البارونة ايما نيكلسون واعضاءه الذين يمثلون ست عشرة شركة بريطانية، فضلاً عن السفير محمد جعفر الصدر الذي تحدث خلال اللقاء عن رغبة العراق في مساهمة الشركات البريطانية في عملية إعادة الإعمار وإنعاش الوضع الاقتصادي في العراق وتوفير فرص العمل، لما تتمتع به تلك الشركات من خبرة عالية في مختلف المجالات، لاسيما في قطاع البنى التحتية والكهرباء والماء والصحة والتعليم وغيرها[56].

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، عقد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية علي علاوي ومستشار رئيس الوزراء سالم الجلبي اجتماعات مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في بريطانيا، خلال زيارة قام بها الوفد العراقي إلى لندن للمدة من 24 –26 آب 2020، والتقى الوزير والوفد المرافق له بعدد من المسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة التنمية الدولية البريطانية، لبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتحديداً في مجال الدعم الفني، والتقى بجيمس كليفرلي (James Cleverly) وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في وزارة التنمية البريطانية، لبحث إمكانية تقديم الدعم اللازم للتغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، وتم توقيع مذكرة تفاهم (الدعم الفني للاصلاح الاقتصادي)، وجرى لقاء برؤساء عدد من الشركات والمؤسسات المالية والخدمية المهمة كمصرف جي بي مورغان ومصرف دويتشه الألماني وشركة بريتش بتروليوم البريطانية وغيرها[57].

زار لندن وفد وزاري كبير برئاسة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي للمدة 21–23 تشرين الأول 2020، وعقد عدد من اللقاءات المهمة، إذ التقى وزير الزراعة محمد كريم جاسم مع نظيرته البريطانية فيكتوريا برينتس (Victoria Prentis) في لندن في 21 تشرين الأول، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين، ودعا الوزير الشركات البريطانية إلى اغتنام الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يوفرها العراق، لاسيما في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، فضلاً عن المكننة الزراعية، وعبرت الوزيرة البريطانية عن رغبتها في مشاركة الشركات البريطانية في عملية تطوير القطاع

الزراعي في العراق[58]. والتقى وزير النقل ناصر حسين بعدد من الشركات البريطانية العاملة في مجال النقل البري والجوي في 22 تشرين الأول، وحضر اللقاء عن الجانب البريطاني البارونة ايما نيكلسون، وجرى خلال اللقاء بحث آليات تطوير قطاع النقل في العراق والارتقاء به إلى مستويات متقدمة، كما تم مناقشة المتطلبات الضرورية لنقل لقاح كورونا في حال جاهزيته، إذ يتطلب ذلك اعتماد الخدمات الجوية والأرضية وفقا لمعايير محددة[59]. فضلاً عن ذلك فقد التقى وزير النفط إحسان الساعدي بوزير الطاقة والعمل والتنمية البريطاني كواسي كوارتنك في اليوم نفسه، وجرى خلال اللقاء بحث إمكانية مساهمة الشركات البريطانية في الفرص الاستثمارية التي يوفرها العراق ولاسيما في مجال الطاقة، واستعرض الوزير إجراءات الحكومة العراقية التي تهدف إلى اصلاح الاقتصاد، من جانبه أكد كواسي أن الحكومة البريطانية تولي اهتماماً كبيراً لتطوير العلاقات مع العراق وفي مختلف المجالات، كما أجرى الوزير لقاءات عدة مع عدد من رؤساء وممثلي الشركات البريطانية المختصة بمجال الطاقة، وناقش معهم الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق والتي تتضمن انشاء وتطوير مصافي نفطية، فضلاً عن الإفادة من الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط في حقول النفط العراقية، كما التقى الوزير بلويس تايلر (Louis Taylor) رئيس صندوق تمويل الصادرات البريطانية وبحث معه إمكانية تقديم التمويل والدعم اللازم للشركات البريطانية المستثمرة في العراق في مجال النفط[60].

التقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي في زيارته الرسمية إلى بريطانيا في 23 تشرين الأول 2020 برؤساء عدد من الشركات البريطانية في مختلف المجالات، وأكد حرص الحكومة على توفير البيئة الصحية، والمناخات المناسبة للشركات المستثمرة العاملة في عموم البلاد. وبّين أن العراق يخطط لتعظيم فرص الاستثمار والتوسع بها، في ظل حاجة البلاد الفعلية إلى دخول المستثمرين في العديد من المشاريع الخدمية والقطاعية، والتي من شأنها أن تدفع بعجلة الاقتصاد العراقي الى الأمام، وتوفر المزيد من فرص العمل لأبناء شعبنا[61].

زار نائب رئيس الوزراء وزير المالية علي علاوي لندن في 4 تشرين الثاني 2020، والتقى بوزير الدولة لشؤون الشرق الاوسط وشمال أفريقيا جيمس كليفرلي، واستعرض الوزير الترتيبات النهائية لاطلاق مجموعة التواصل الاقتصادية في العراق، فضلاً عن ورقة الإصلاح الاقتصادية التي أقرتها الحكومة العراقية وتأثيرها على التعاون بين البلدين ومناقشة إمكانية عقد اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، ومن جانبه أكد جيمس كليفرلي وقوف بريطانيا إلى جانب العراق بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية[62]. ورافق وزير المالية بزيارته إلى لندن محافظ البنك المركزي العراقي مصطفى غالب مخيف الذي التقى بمحافظ بنك انكلترا السير اندرو بايلي (Andrew Bailey) في 5 تشرين الثاني 2020، وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون بين البنكين في مجال تطوير القطاع المصرفي، وأبدى المحافظ استعداد العراق تسهيل مهمة فتح المصارف العالمية فروعاً لها في البلاد،

لتسهيل التعاملات المصرفية والاستثمارات الدولية، من جانبه أبدى المحافظ اندرو رغبته تقديم الدعم للعراق من خلال التنسيق مع المصارف العالمية المهمة[63].

والتقى السفير محمد جعفر الصدر بوزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيمس كليفرلي في وزارة الخارجية البريطانية في 21 كانون الأول 2020، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين البلدين الصديقين في مجالات إعادة الإعمار والاستثمار والاصلاح الاقتصادي، وجاء اللقاء في إطار متابعة مخرجات زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى بريطانيا، وزيارة الوزير جيمس كليفرلي إلى العراق[64].

ثالثاً : العلاقات الثقافية العراقية البريطانية

تعدّ العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا من أهم محاور العلاقة بين البلدين، وكان لها إرث تاريخي كبير، ومن أبرز العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا تأسيس المجلس الثقافي البريطاني في العراق عام 1952، الذي سعى إلى تعزيز العلاقات الثقافية بين العراق وبريطانيا وتوفير الفرص التعليمية للعراقيين، وقد أغلق المكتب في عام 1999، ليعاود افتتاحه مرة ثانية في عام 2003 في بغداد، وفي عام 2008 في أربيل، وقد ركزّت أعمال المجلس الثقافي البريطاني بشكل رئيس على تطوير التعليم منذ إعادة فتح مكاتبه في بغداد وأربيل، وساعد المجلس أكثر من (30) جامعة وكلية ومدرسة عراقية في إقامة علاقات مع الجامعات والمدارس في بريطانيا، وبالتالي مكّن العاملين في المجال التعليمي والطلاّب من تبادل المعرفة والأفكار، كما أسس المجلس ستة مراكز لتكنولوجيا المعلومات في جامعات بغداد وأربيل والبصرة وبابل، وقدم كذلك برامج تدريبية لأكثر من (40) مشرفاً من كوادر وزارة التربية العراقية لإطلاعهم على آخر ما تم التوصل إليه من تطورات في مجال تدريس اللغة الإنجليزية([65]).

بذل المجلس الثقافي البريطاني جهوداً مع المؤسسات الثقافية والتعليمية العراقية وعمل على إعادة ربط العراق بالمجتمع التعليمي الدولي، وتعزيزه بخبرات المملكة المتحدة في الميدان الثقافي والتعليمي، وكذلك تقديم المساعدات والخبرات المطلوبة لوضع حلول للتحديات التي يواجهها قطاع التعليم في العراق، وأطلق المجلس برنامج الشراكات التنموية في التعليم العالي في العراق من خلال فعاليتين تكللتا بالنجاح في مدينتي بغداد وأربيل[66].

إن المجلس الثقافي البريطاني في العراق يهتم ببناء العلاقات بين الأشخاص والمؤسسات في المملكة المتحدة والعراق من خلال أنشطة وبرامج تعزز الفهم الأفضل للغة الإنجليزية وكذلك التعاون في المجالات المختلفة في التعليم والفنون، وركز على تحسين جودة تدريس اللغة الإنجليزية إذ استكمل برامج تدريب مدراء التدريب لجميع مشرفي اللغة الإنجليزية في كردستان، كما دعم أيضاً الشبكة المهنية لمعلمي اللغة الإنجليزية، وأخذ عمله في إجراء امتحان "IELTS" بالنمو بسبب الطلب المتزايد عليه، ورفع أعداد المتقدمين للامتحان إلى ثلاثة أضعاف متمثلاً في (4500) امتحان في عام 2013 – 2014، وتتوفر

هذه الامتحانات في كل من بغداد وأربيل، وأفتتح مركزاً جديداً في السليمانية، وعمل المجلس من خلال تعاونه مع وزارتي التربية في كل من بغداد وأربيل على تحسين جودة التعليم في المدارس من خلال وضع معايير التعليم والتعلم والتطوير الذاتي للمدارس، وتلقى المعلمون في أكثر من (4300) مدرسة تدريباً على القيادة في المدارس وعلى طرق التدريس الحديثة، وقام (900) من مدراء التدريب و(24) ألف معلم و(4100) مشرف في عموم العراق على تحسين جودة التعليم في (2700) مدرسة، كما عمل المجلس بالتعاون مع كل من وزارات التربية، والعمل والشؤون الإجتماعية، وهيئة التعليم التقني على تحسين الجودة في قطاع التدريب والتعليم المهني، فقد تم وضع إستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني بالتعاون مع الوزارات الأخرى، وتطوير المعايير المهنية لخمس من المهن، وصممت المناهج الجديدة وتم تجريبها في شبكة تتألف من (15) مركزاً، فضلاً عن ذلك عمل المجلس مع وزارة التعليم العالي على تحسين ضمان الجودة، والقيادة، وتدويل التعليم العالي[67].

وعن اهتمامات المجلس بمجالات الفنون فقد دعم ومنذ عام 2009 الفرقة السمفونية الوطنية العراقية للشباب التي يراها البريطانيون أنها " أشجع فرقة سمفونية في العالم"، إذ قامت هذه الفرقة في عام 2012 بجولة فنية في بريطانيا، وفي عام 2013 بجولة أخرى في فرنسا، وقدم المجلس لهم ورش عمل تدريبية ودروس موسيقية في مدينة أربيل بالتعاون مع الألمان لإعدادهم لعروض الأداء العالمية للسمفوني[68].

فضلاً عن ذلك فقد أطلق رئيس الوزراء نوري المالكي (المبادرة التعليمية)[69] في كانون الثاني 2009 وهي برنامج لإصلاح نظام التعليم، ويقوم على إرسال مجموعة مميزة من الطلبة العراقيين للدراسة سنوياً في خارج العراق [70] . وفي 29 نيسان 2009 تم الاعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية والمجلس الثقافي البريطاني، الذي زاره المالكي في 30 نيسان، وبموجب الاتفاق، يعمل المجلس الثقافي البريطاني مع الوزارات والدائرات المختصة بالتعليم في العراق، وخصصت بريطانيا ثلاثة ملايين جنيه استرليني (4.4 مليون دولار) لدعم قطاع التعليم العالي في العراق، وأكد السفير البريطاني في بغداد كريستوفر برنتيس (Christopher Prentice) أن بريطانيا "حريصة على دعم مبادرة رئيس الوزراء للتعليم التي أطلقها في كانون الثاني". ويذكر أن هناك (585) طالباً عراقياً في جامعات بريطانية في العام 2009، مقارنة بـ (125) طالباً عراقياً عام 2003. وقال مدير المجلس الثقافي البريطاني في بغداد توني رايلي (Tony Reilly): "بريطانيا والعراق لطالما تمتعا بعلاقات تعليمية وثقية، ومبادرة رئيس الوزراء التعليمية تمنحنا فرصة تقوية هذه الروابط مع جيل جديد من الطلاب العراقيين المتعطشين لفرص التعليم والتواصل الدولي". وقدمت المكتبة الوطنية البريطانية مجموعة من السجلات التاريخية إلى العراق، فقدمت حوالي (50) ألف سجل عن العراق بحوزة بريطانيا، ليكون بحوزة العراق أطول سجل وأكثر شمولية عن تاريخ العراق[71].

وافتتح المركز الأنكلو عراقي للدراسات في لندن بتاريخ 23 كانون الثاني 2016، وشارك السفير العراقي صالح التميمي في الاحتفال، وألقى كلمة شكر فيها مدير وأعضاء مؤسسة الإمام الحكيم في لندن ومدير المركز نديم العبد الله لجهودهم في إفتتاح المركز الأنكلو عراقي للدراسات، وهو يشكل رافداً مهماً للباحثين والمهتمين بالتعمق في تاريخ دولة العراق والعلاقات العراقية – البريطانية، وأعرب السفير عن ثقته إن المركز سيكون منبراً مهماً للتبادل الثقافي بين العراق وبريطانيا وسيفتح آفاق جديدة للعلاقة بينهما بما يخدم تطور وإزدهار البلدين[72].

التقى السفير العراقي في لندن صالح التميمي في ١٧ أيار ٢٠١٦ بمجموعة من المتدربين العراقيين في مجال تنقيب الآثار الذين يتلقون برنامجاً تدريباً بإشراف المتحف البريطاني، الذي يشرف على برنامج تدريبي طويل الأمد للمختصين العراقيين في مجال الآثار، وحضر اللقاء خبراء الآثار المختصين في قسم الشرق الأوسط في المتحف البريطاني، وعبر السفير عن استعداد السفارة لتسهيل مهمة المتدربين وإبداء المساعدة الممكنة وفتح آفاق التعاون مع المتحف البريطاني، وأعرب الخبراء الآثاريين عن أملهم في تعزيز التعاون والتنسيق المشترك[73]. فضلاً عن ذلك فقد التقى السفير صالح التميمي في 10 حزيران 2016 بالدكتور روجر ماثيوز استاذ الآثار المختص بآثار الشرق الاوسط والعراق والأستاذ في جامعة ريدنغ ومدير منظمة (Rashid) المختصة بالدراسات والبحوث المتعلقة بالحفاظ على تراث العراق، وتم التطرق إلى دعم جهود العراق الرامية إلى إضافة الأهوار العراقية إلى لائحة التراث العالمي لليونسكو وتوفير الحماية اللازمة لها، فضلاً عن بحث شؤون التعاون والتنسيق في مجال حماية وإسترداد الآثار العراقية المهربة، وتوفير فرص التدريب للباحثين العراقيين في مجال الآثار[74].

قام المجلس الثقافي البريطاني بتنفيذ برنامج "بناء القدرات في التعليم الابتدائي والثانوي" وبدعم من وزارة التربية في العراق، ويشار إلى البرنامج أيضاً باسم "برنامج مدارس الاتحاد الأوروبي" بميزانية تبلغ (14.7) مليون يورو، وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، ويهدف البرنامج إلى تحسين جودة نظام التعليم في العراق، وهو يعزز القدرة المؤسسية لإدارة التعليم على المستوى المركزي والمحلي، ويبني على العمل السابق الذي جرى مع الاتحاد الأوروبي ما بين الأعوام 2011 و2014 والمسمى بـ "تحسين جودة التعليم في العراق"، فضلاً عن ذلك فإن البرنامج يتماشى مع برنامج التنمية الوطنية العراقي (2013–2017)، ويركز أيضاً على أهداف التنمية المستدامة لحقوق الإنسان، والإدماج، والإعاقة والتعليم[75].

استقبل المستشار الثقافي في لندن حسن العلاق في آب 2017 وفداً من جامعة شفيلد ضم البروفيسور نايجل باكس مساعد رئيس الجامعة والبروفيسورة دابرا باكس عضوة مجلس الجامعة، وجرت مناقشة حول تطوير بحوث السرطان في العراق، وكذلك تطوير التعليم الطبي وتأسيس أكاديمية علمية في العراق، وتم عرض وافي لمستوى وطبيعة بحوث السرطان في العراق، وكذلك حول التعليم الطبي وما يحتاجه العراق من إمكانيات جديدة للنهوض السريع بواقع التعليم الطبي، وأبدت الجامعة استعدادها لدعم

بحوث السرطان في المراكز البحثية في الكوفة والمركز العراقي لبحوث السرطان في بغداد كونها لديها بنى تحتية جيدة واهتمامات واضحة في البحث العلمي، وأبدوا استعدادهم لتطوير التعليم الطبي في العراق[76].

قام وفد من جامعة ريدنك (Reading) بزيارة إلى الملحقية الثقافية في لندن في 27 أيلول 2017، وعقد اجتماع مع المستشار الثقافي حسن العلاق، وتم التباحث في مجال التعاون بين جامعة ريدنك والجامعات العراقية في مجال تطوير اللغة الانكليزية وتأمين التدريب للأكاديميين وطلبة الدراسات العليا، ومناقشة الرغبة في التعاون في مجال توفير فرص دراسية للطلبة العراقيين لاكمال دراستهم في مجال النفط والغاز [77].

وأقامت جامعة (Nottingham Trent) ندوة علمية عن الموروث الحضاري والتخطيطي في العراق في الخامس من شباط 2018، إيماناً منها بضرورة الحفاظ على التراث الحضاري والعمراني والتاريخي في العراق، وتم توجيه الدعوة للطلبة الباحثين وذوي الاختصاص المهتمين بالموروث الحضاري والتخطيطي في العراق والحفاظ عليه للمشاركة في الندوة[78].

وخلال المدة من 14-15 أيلول 2018 عقد مؤتمر "التعليم العالي لتنمية العراق" في لندن برعاية وزيرالتعليم العالي والبحث العلمي عبد الرزاق العيسى، وحضر المؤتمر قيادات وزارة التعليم العالي وعدد من رؤساء الجامعات العراقية الحكومية والأهلية، فضلاً عن عدد كبير من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات البريطانية والأساتذة البريطانيين في المؤسسات التعليمية المختلفة في المملكة المتحدة، وعدد من الاكاديميين والتربويين العراقيين في بريطانيا. وكان هدف المؤتمر وضع آليات عملية للإفادة من مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التنمية في البلد، ومناقشة دور الجامعات والمؤسسات التعليمية العراقية والبريطانية في تطوير التنمية في العراق، وأكد المؤتمر على ضرورة زيادة التمويل للجامعات، وأهمية التركيز في تحديد الاحتياجات والأولويات الضرورية ولاسيما في المجالات النادرة، واسهام الكفاءات العراقية في الداخل والخارج في ايجاد الحلول ودعم المجالات كافة[79].

وعلى هامش المؤتمر وقع وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الرزاق العيسى مع البارونة أيما نيكلسون مبعوثة رئيسة الوزراء البريطانية التجارية للعراق مذكرة نوايا تعاون مشترك لمكافحة الامراض السرطانية في العراق، كما رعى التوقيع على اتفاقية تعاون مشترك بين الجامعة التكنولوجية وجامعة ساسكس البريطانية وذلك لدراسة التصحر في العراق وتأثيراته وإمكانية معالجته ، كما رعى توقيع اتفاقية مشتركة بين جامعة بابل في العراق وجامعة نورث هامتون البريطانية والتي منحت حق الامتياز لجامعة بابل لتدريس اختصاص تكنلوجيا المعلومات ومنح الشهادات العلمية وفق المناهج العلمية الرصينة والمقاييس البريطانية المعتمدة. ووقعت كلية المستقبل الجامعة ايضا اتفاقية تعاون مشترك مع جامعة

نورث هامتون البريطانية والتي تضمنت ابتعاث الطلبة العراقيين إلى بريطانيا ومنحهم حق الامتياز لتدريس إدارة الأعمال وتطوير آليات التعليم الذكي[80].

واستقبل المستشار الثقافي في السفارة العراقية في لندن ناهي يوسف ياسين في 21 أيلول 2018 ساندرا وير (Sandra Weir) مديرعام شركة كورتكست للشرق الاوسط التي تعد منصة التعلم الشخصي الرقمية الرائدة في العالم، إذ توفر إمكانية الوصول إلى أكثر من نصف مليون كتاب مدرسي ومحتوى رقمي. وتركزت المباحثات حول امكانية استخدام هذه التقنية الذكية الجديدة للتعليم في العراق والاعتماد على تقنيات اجهزة العرض اللوحية الرقمية والمحمولة وماتوفره من تسهيلات، وحث المستشار الثقافي السيدة ساندرا على بذل الجهود الحثيثة في سبيل تطوير أنظمة ومناهج التعليم العالي في الجامعات العراقية، وادخال هذه التكنولوجيا المتطورة في المجال الاكاديمي في العراق، وعلى أثره قامت الشركة بارسال ممثليها لزيارة العراق وتدريب عدد من المدرسين والأكاديميين العراقيين حول كيفية إستخدام التقنيات الرقمية الجديدة، وتجربته في عدد من الجامعات العراقية لكي يتم تعميمها على كافة المدارس والجامعات في العراق[81].

شارك السفير صالح التميمي في الحفل الختامي الذي نظمه المتحف البريطاني في العاصمة البريطانية لندن في 17 آب 2019 لبرنامج تدريب الآثاريين والذي احتضن المجموعة الأخيرة من المتدربات العراقيات من المختصات بعلم الآثار، ويهدف البرنامج الذي استمر لخمس سنوات إلى تدريب عدد من المختصين بشؤون الآثار ليكونوا خبراء في التنقيب وإدارة المواقع الأثرية، وطبق المتدربون في الدورة ما اكتسبوه من مهارات في استخدام التصوير بالأقمار الاصطناعية وإعداد الخرائط الرقمية، وعبر السفير عن شكره لمدير المتحف هاتوج فيشر (Hatog Fischer) ولفريق الشرق الأوسط للدعم الذي قدموه لهذا المشروع ولإعادة الآثار العراقية المنهوبة لموطنها الأصلي[82].

وضمن جهود السفارة العراقية في لندن لتوثيق العلاقات الثقافية بين البلدين، التقى السفير صالح التميمي بسوزان ايريكسون (Susan Erikson) وكارل ايريكسون (Carl Erikson) ممثلي المجلس البريطاني للمدارس الدولية في لندن في 17 آب 2019، وجرى خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز العلاقات العلمية والثقافية بين الجانبين العراقي والبريطاني، لاسيما إنشاء المدارس الدولية للتدريس باللغة الإنكليزية، وأبدى ممثلوا المجلس رغبتهم بزيارة العراق واللقاء بالكوادر التعليمية هناك، وأوضحوا أن هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف لاسيما ما يتعلق بنصائح السفر للعراق، وأكد السفير بأن هناك جهود كبيرة تبذل مع الجانب البريطاني لتذليل تلك العقبات أمام رجال الأعمال والشركات والأساتذة في الجامعات والمعاهد العلمية، وأكد حرصه على تذليل العقبات أمام تحقيق الاعتراف بالمدارس الدولية في العراق واعتماد المعايير العالمية لذلك، مؤكداً على دور المؤسسات التعليمية والجامعات العراقية والبريطانية في عملية البناء والتطوير[83].

تسلمت السفارة العراقية في لندن في 29 آب 2019 من المتحف البريطاني (156) قطعة أثرية عبارة عن ألواح ورقم طينية من الصلصال منقوش عليها كتابة بالخط المسماري، ويتراوح تاريخ الألواح والرقم من منتصف الألف الثالث قبل الميلاد إلى الحقبة الأخمينية (القرنين السادس والرابع قبل الميلاد)، والأقدم فيها هي أقراص إدارية مبكرة للأسرة التي تعود إلى عهد داريوس وأرتاكسيركس الأول ومعظمها يعود إلى الحقبة ما بين 2100 و1800 ق.م. وينتمي إلى سلالات أور الثالثة والبابلية القديمة، وسلم القطع مدير المتحف البريطاني هاتوج فيشر إلى سفير العراق في لندن في حفل رسمي في المتحف البريطاني، أعقبه موتمر صحفي بحضور رسمي من الجانب البريطاني وخبراء المتحف البريطاني، وعبر السفير خلال المؤتمر الصحفي عن شكره للسلطات البريطانية وعلى وجه الخصوص المتحف البريطاني ودائرة الكمارك البريطانية التي ضبطت تلك القطع، وأكد على أن التعاون المثمر بين العراق والمملكة المتحدة قد أسهم في استعادة مئات القطع، ومن جانبه اكد مسؤول الخبراء في قسم الشرق الأوسط في المتحف البريطاني جون سيمبسون (John Simpson) على أهمية التعاون المثمر مع العراق والذي أدى إلى تسليم العديد من القطع الأثرية من خلال السفارة العراقية، مضيفاً أن السلطات البريطانية قامت بتسيلم القطع التي تم تهريبها من العراق إلى بريطانيا بعد العام 2003، إذ قامت الكمارك البريطانية بضبطها، وبيَّن أن الألواح المذكورة تتضمن رسائل ونصوص رياضية، ومعظمها هي نصوص اقتصادية، وصادرت السلطات البريطانية هذه القطع المسروقة في العام 2013[84].

والتقى السفير صالح التميمي مع سياران ديفان (Divan) الرئيس التنفيذي للمجلس الثقافي البريطاني ولويد اندرسون (Lloyd Anderson) رئيس قسم أفريقيا والشرق الأوسط في 3 أيلول 2019 في مقر المجلس الثقافي البريطاني لبحث سبل تطوير التعاون العلمي والثقافي بين العراق وبريطانيا، وتحدث السفير خلال اللقاء عن سعي العراق لتطوير قطاع التعليم بالإفادة من التجارب البريطانية في هذا المجال، وأكد استعداد العراق لتطوير التعاون مع المملكة المتحدة ولاسيما بين جامعات البلدين. وبحث إمكانية دعم المجلس البريطاني للطبة الأوائل في العراق للعام 2019 والذي بلغ عددهم (29) طالباً متميزاً عن طريق تقديم منح دراسية لهم، من ناحيته أكد ديفان استعداد المركز الثقافي البريطاني لتطوير التعاون العلمي والثقافي مع العراق وفتح آفاق جديدة بين المؤسسات التعليمية في كلا البلدين، مشيراً إلى أن المركز يعمل على إنشاء الروابط بين المدارس في العراق والمملكة المتحدة لإثراء التعليم وبناء الثقة، وأبدى استعداده تقديم المساعدة للطلاب الذين يرغبون في استكمال دراستهم في الخارج، كما وأكد ديفان إلى أن المركز سيفاتح (UK Universities) وهي المنظمة التمثيلية لجامعات المملكة المتحدة[85].

وقدم المجلس الثقافي البريطاني في العراق تحت مظلة برنامج "دعم عودة الطلاب النازحين إلى المدرسة" المشورة والدعم لمساعدة الأشخاص النازحين داخلياً على العودة إلى المدرسة. من خلال مرشدو

المدارس الذين تم تدريبهم من قبل خبراء دوليين، وشمل هذا أكثر من (600) مستشار ويعملون في نينوى في أكثر من 1400 مدرسة[86].

كما دعم المجلس "حملة ما أترك المدرسة"، وهي حملة وطنية لتشجيع الالتحاق بالمدرسة ومنع التسرب منها. وهي نشطة في جميع أنحاء البلاد وتدعمها أكثر من (28) مجموعة تطوعية شابة تدير نوادي القراءة والأنشطة الترفيهية التعليمية التي تعزز التعلم والاندماج، وفي تشرين الثاني 2019، حضر متطوعون شباب إلى جانب موظفي المجلس الثقافي البريطاني كرنفال السلام في بغداد والموصل، وحضر هذه الفعاليات أكثر من (9000) شاب وعائلة، ويترك في العراق أكثر من 13٪ من الأطفال المدارس الابتدائية كل عام[87].

وبغية الإفادة من برنامج البحوث المتعلقة بالنزاعات الذي تموله وزارة التنمية الدولية البريطانية، استقبل السفير محمد جعفر الصدر توبي دودج (Toby Dodge) الأستاذ في جامعة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ومدير أبحاث العراق في 10 كانون الأول 2019، وجرى خلال اللقاء التباحث بشان العديد من القضايا التي تشهدها الساحة الدولية والاقليمية وما تطرحه من آفاق وتحديات، كما تم التطرق إلى دور الباحثين والمتخصصين في الجامعات ومراكز الفكر في رفد أصحاب القرار بالآراء والمقترحات التي تتعلق بمختلف المشكلات وسبل حلها[88].

واستقبل السفير محمد جعفر الصدر في 8 كانون الثاني 2020 اليانور روبنسون مديرة مشروع شبكة النهرين ورئيس قسم التاريخ في جامعة (UCL) البريطانية ومهيار كاظم الباحث والمنسق في شبكة النهرين، وجرى خلال اللقاء استعراض نشاطات الشبكة في العراق والتي اسهمت بتدريب الباحثين والأكاديميين العراقيين في المملكة المتحدة من خلال إقامة ورش عمل وتقديم منح مجانية إلى الجامعات العراقية، ويهدف البرنامج إلى دمج عملية التنمية والتراث في البلاد والعمل على إعداد مختصين عراقيين في مجال الآثار، وأكد السفير اهتمام السفارة بهذه المشاريع الإنسانية والثقافية بما يخدم تطوير الكفاءات والقدرات العراقية في هذا المجال[89].

وفي إطار العلاقات الوثيقة بين العراق والمتحف البريطاني، زار السفير محمد جعفر الصدر المتحف البريطاني في 8 شباط 2020 والتقى بمديره هارتج فيشر ومجموعة من الخبراء والباحثين المختصين بشؤون الشرق الأوسط والعراق، وجرى التباحث بشأن عدد من المواضيع المهمة، ومنها سبل إدامة التعاون الثنائي بين السفارة والمتحف البريطاني، ومواصلة التنسيق من أجل توحيد الجهود التي ترمي إلى استعادة الآثار العراقية المهربة، وإدامة البرنامج التدريبي طويل الأمد الذي يديره المتحف لتدريب وتأهيل المختصين العراقيين، فضلاً عن تعزيز التعاون بما يساهم في حماية الآثار والتراث العراقي والذي يمثل

إرثا تاريخياً وعمقاً حضارياً يعكس هوية وحضارة العراق بالشكل الإيجابي، وتم الاتفاق على المضي قدماً بتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع المقترحة بالتعاون مع السفارة[90].

ونظمت سفارة جمهورية العراق في لندن وبالتعاون مع شبكة النهرين في جامعة (UCL) البريطانية ندوة حول إدراة التراث ودور التراث الثقافي في العراق في 14 شباط 2020، وشارك في الندوة الدكتور صادق خليل المستشار في مكتب رئيس الوزراء والدكتور علي ناجي الأستاذ في جامعة الكوفة، وأدار الندوة البروفيسور اليانور روبسون مدير شبكة النهرين، وتناول الباحث الأول خلال الندوة إدارة التراث في العراق وتحديداً التراث المادي، متخذاً من شارع الرشيد أنموذجا، والمشاكل التشريعية والتعقيدات البيروقراطية التي تواجه سبل الحفاظ على التراث في العراق، بينما تطرق الباحث الثاني إلى دور التراث في مدينة النجف الأشرف وتحديداً التراث اللامادي وعلاقة الانسان بالتراث في تلك المدينة، والذي يمنحها بعداً ثقافياً وحضارياً، وجاءت الندوات التي تنظمها السفارة بالتعاون مع شبكة النهرين في الجامعة في إطار خطط السفارة لدعم البرامج والمشاريع التي تعمل على إبراز أهمية الحفاظ على الآثار والتراث والمعالم التاريخية في العراق، كونها الهوية التاريخية والحضارية للعراقيين، وحضر الندوة العديد من الباحثين والمختصين بشأن التراث والآثار [91].

أهدى جامع التحف البريطاني جون كرينيال (John Krinial) السفارة العراقية قطعة أثرية تعود إلى عهد الملك البابلي نبوخذ نصر الثاني (562–602) قبل الميلاد في 17 شباط 2020، وعبر السفير العراقي عن شكره للسيد جون على مبادرته في إعادة القطعة الأثرية إلى بلدها الأصلي، مؤكداً أنها ستساهم في الحفاظ على الإرث الحضاري العراقي[92].

ضمن جهود السفارة العراقية في لندن لاستعادة القطع الأثرية العراقية المهربة والحفاظ على الإرث الحضاري العراقي، تمكنت السفارة وبالتعاون مع المتحف البريطاني ووحدة مكافحة تهريب الآثار في الشرطة البريطانية في 27 أيلول 2020، من استعادة قطعة أثرية تمثل تعويذة جدارية يعود تاريخها إلى (2400) عام قبل الميلاد وتنتمي إلى حقبة سلالة أور الثالثة، وقامت السفارة العراقية في لندن بالتنسيق مع الجهات البريطانية لاستعادة القطعة الأثرية بعد قيام أحد المزادات المتخصصة ببيع الآثار في لندن بعرض القطعة الآثارية للبيع، واتفقت وزارة الثقافة العراقية مع إدارة المتحف البريطاني على عرض القطعة الآثرية في المتحف البريطاني لمدة شهرين، ليتم تسليمها بعد ذلك للسفارة العراقية بداية شهر كانون الاول 2020[93].

أصدر المجلس الثقافي البريطاني تقريراً يناقش آفاق الشراكة وكيفية التعاون بين الجامعات البريطانية والعراقية، وأشار التقرير في مقدمته إلى: "اشتهرت الجامعات العراقية في السبعينيات من القرن المنصرم بأنها من بين أفضل الجامعات في الشرق الأوسط، إلا أن العراق عانى منذ عام 1980 من الحرمان و

العزلة والحرب والتمرد، ونتيجة للعقوبات في التسعينيات، تم عزل الجامعات عن المجتمع الأكاديمي الدولي وحرمت من المواد والموارد، وأعقب غزو 2003 تدمير ونهب المباني الجامعية والمكتبات والمختبرات، وفي هذا التقرير، نأخذ في الاعتبار طبيعة الشراكات الدولية الحالية في العراق ونطاقها، ونحدد فرص التعاون في المستقبل، ونناقش التحديات التي من المحتمل أن تواجهها الجامعات البريطانية في السعي لتحقيق هذه الفرص، ونقترح الظروف التي قد تحكم الاستدامة طويلة المدى للشراكات البريطانية العراقية"[94].

كما دعم المجلس الثقافي البريطاني برنامج "تحاور"، وهو البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى خلق مساحات آمنة للشباب من خلفيات مختلفة للانخراط في الحوار، وتشجيع الاحترام والتسامح، وتعزيز التماسك الاجتماعي والشعور الإيجابي بالهوية العراقية، وبدأ البرنامج في عام 2017 واستمر حتى تشرين الأول 2020، وأشار المجلس إلى أنه "تُعرف هوية العراق من خلال تاريخه وسياسته وتنوعه العرقي والديني، مع ما يقرب من 7000 عام من التاريخ المكتوب، فإن البلد موطن لكثير من الهويات، ومجموعة متنوعة من المعتقدات"[95]، فضلاً عن ذلك فقد ساهم المجلس في صندوق دعم الإرث الثقافي، الذي يدعم الجهود المبذولة لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر في اثنتي عشرة دولة مستهدفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويهدف إلى المساعدة في خلق فرص مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بناء القدرات لتعزيز وحماية التراث الثقافي المتأثر بالصراع وحمايته[96].

واهتم المجلس الثقافي البريطاني بالعمل من خلال مجال الفنون، فأنشأ علاقات قوية بين الفنانين والمنتجين والمهرجانات والفعاليات والمشرفين والمخرجين في المملكة المتحدة ونظرائهم العراقيين، فضلاً عن التعاون في تطوير والإشراف على عدد من المشاريع الجديدة المشوقة في المسرح وفنون الرقص والموسيقى والأفلام والفنون الإبداعية الحديثة متعددة المجالات، وأشار المجلس إلى أنه "لا تنسجم برامجنا مع أجندتنا الثقافية وحسب بل الأهم من ذلك مع احتياجات شركائنا، ونحن نسعى من خلال هذه البرامج إلى إلهام وتمكين الأطفال والشباب، وهم قادة الغد في العراق، وذلك من خلال ربطهم بالإبداع والتوعية في المملكة المتحدة فيما يتعلق بتعليم الفنون، وتكمن مهمتنا في إلهام الجمهور والانخراط معه في جميع أنحاء العراق"[97].

الخاتمة :

للعراق وبريطانيا تاريخ مشترك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وعلى الرغم من أن العراق استقل من دائرة النفوذ البريطاني بعد ثورة 14 تموز 1958، ولكنه لم يستقل من الإرث الذي ثبتته بريطانيا في العراق، وسعت الحكومتان العراقية والبريطانية إلى بناء أسس سليمة للعلاقات الثنائية بينهما، تسمح

بالديمومة والاستمرار، وتقوم على الاحترام المتبادل بعد سنوات من الشك والريبة التي فرضتها سنوات العزلة التي عاشها العراق جراء الحصار الاقتصادي الدولي .

وتشعر الحكومتان العراقية والبريطانية أن ساحة الالتقاء بينهما بدأت بالاتساع شيئاً فشيئاً مع التغيرات المتعاقبة التي مرت بالعراق بعد عام 2003، والتي ساعدت في بروز مصالح مشتركة لا يمكن إغفالها، وتتلخص هذه المصالح في مجالات عدة منها : الحرب على الإرهاب، ودعم الاستقرار في العراق، ونشر الديمقراطية، وثقافة حقوق الإنسان.

وفي المجال الاقتصادي سعت بريطانيا والعراق إلى تعزيز علاقاتهما المشتركة، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتطوير الاستثمار بينهما، وعلى الرغم من التطور الكبير في هذا المجال، إلا إنه يبقى دون طموح البلدين، لأسباب كثيرة، ويعد الأمن أحد أهم العوائق الرئيسة أمام الشركات التي تتطلع للعمل في العراق، فضلاً عن التحديات الكبيرة أمام ممارسة الأعمال التجارية في العراق، لوجود الفساد الإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية ونقص في عقود الاستثمارات كما في البنية التحتية والتي تصنف وضع العراق في السجلات العالمية بالسيئة .

أما في الجانب الثقافي فقد تركزت جهود البلدين في ثلاثة مجالات أساسية هي تعليم اللغة الإنجليزية من خلال المجلس الثقافي البريطاني، والبعثات الدراسية العراقية في الجامعات البريطانية، وفي مجال الآثار .

قائمة الهوامش :

[1] لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 1، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989؛ علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية البريطانية 1945-1958، بيت الحكمة، بغداد، 2002 .

[2] ينظر: ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية-البريطانية بعد العام 2003، مجلة الأستاذ، العدد 223، 2017، ص 274 .

[3] Colin Hay, The political economy of New Labour, Manchester, 1999, p. 43 ; John Gray, 'Blair's project in retrospect', International Affairs 80: 1, 2004, pp. 39–48 .

[4] عملية ثعلب الصحراء : ضربة عسكرية جوية قامت بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق، واستمرت لمدة أربعة أيام خلال المدة 16-19 كانون الأول 1998، وجرت بسبب ما وصفته الدولتان بعدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتركز القصف على أهداف في بغداد.

[5] تانيا عبد القادر حسين، السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق بعد التاسع من نيسان 2003، بحث ترقية غير منشور مقدم لوزارة الخارجية العراقية، بغداد، 2014، ص 57 .

[6] المصدر نفسه، ص 57 .

[7] المصدر نفسه، ص 57-58 .

[8] وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية للمدة 1997-2003 ونائبة في حزب العمال البريطاني في عهد توني بلير

[9] Pual William, who is making foreign policy 2004, p.917 .

[10] This new post has been criticized on the grounds that while it provides a fast track to the prime minister on security and intelligence matters it simultaneously encourages the bypassing of cabinet on these important issues: Review of intelligence, para. 607.

نقلاً عن : تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 59 .

[11] تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 59.

[12] Review of intelligence, para. 427.

[13] Ibid 463.

[14] Brown, Gordon . Britania's Everyday Heroes, Mainstream Publishing, ISBN 978-1-84596-307-1, 2007 .

[15] هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، 17 آذار 2008 .

[16] تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 61.

[17] لجنة تشيلكوت : شكلها رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون في عام 2009 برئاسة السير جون تشيلكوت للتحقيق بالأسباب الحقيقية التي دفعت برئيس الوزراء الأسبق توني بلير للالتحاق بحملة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن لغزو العراق في عام 2003 . وكان من المُفترض أن تُنهي اللجنة عملها في غضون 12 شهراً، لكنها أخفقت في إصدار تقريرها خلال المدة المحددة، واستغرقت سبع سنوات، وإنفقت أكثر من 10 ملايين جنيه إسترليني. لذلك وصل الأمر إلى حد تهديد أسر جنود بريطانيين قتلوا في الغزو باللجوء إلى القضاء ما لم تنشر لجنة "تشيلكوت" نتائج تحقيقاتها التي تبتغي منها إلقاء الضوء على الحيثيات التي استند إليها بلير للمشاركة في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وقتل فيها 179 جندياً بريطانياً. ووصف التقرير حرب العرق بأنها تدخل تم "بطريقة سيئة جداً" ولا تزال تبعاته ماثلة إلى اليوم. ووجه انتقادات لاذعة للقادة العسكريين البريطانيين، الذين "بالغوا في تقدير قوتهم"، وهو ما جعلهم يتخذون "قرارات غير صائبة".

[18] تم الاعلان رسمياً عن تقرير اللجنة في 6 تموز 2016 .

[19] Siddique, Haroon (22 June 2009). "Public Iraq war inquiry 'essential', says chairman". London: The Guardian. Retrieved 24 November 2009.

[20] تصريح وليم هيغ وزير الخارجية البريطانية بمناسبة استلامه المنصب في 2010 ينظر : الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية.

https://www.gov.uk/government/organisations/foreign-commonwealth-office

[21] تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 73 .

[22] المصدر نفسه، ص 74 .

[23] ينظر الموقع الرسمي للحكومة البريطانية على الرابط :

https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary-visits-iraq-to-discuss-isil.ar

[24] https://www.gov.uk/government/news/uk-to-provide-further-support-to-forces-fighting-isil.ar

[25] https://www.gov.uk/government/world/organisations/dfid-ira

[26] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=3510

[27] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=3897

[28] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=4505

[29] منشور على الرابط :
http://www.alsumaria.tv/news/165275

[30] ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=6474

[31] ماي تبلغ العبادي بدعم بريطانيا لوحدة العراق وتدعو كردستان إلى تشجيع الحوار، منشور على الرابط :
https://www.sotaliraq.com/2017/11/29/1

[32] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/05/17/

[33] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/06/29/

[34] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/08/26/

[35] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/10/04/

[36] وكان السفير محمد جعفر الصدر قد قدم نسخة من اوراق اعتماده سفيرا فوق العادة لجمهورية العراق لدى المملكة المتحدة الى نائب رئيس دائرة المراسم في وزارة الخارجية والكومنولث السيدة اباغيل بويل في 31 تشرين الأول 2019 ، وذلك تمهيدا لتقديم اوراق الاعتماد الى جلالة الملكة اليزابيث الثانية. وتم خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز العلاقات بين البلدين واولويات العراق في هذا الخصوص. وتم ذلك اللقاء بعد يوم واحد من وصول السفير الجديد الى العاصمة البريطانية لندن لاستلام مهام عمله سفيرا فوق العادة لجمهورية العراق لدى المملكة المتحدة.

[37] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/12/12/

[38] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/12/18/

[39] استرازينيكا: وهي شركة بريطانية سويدية متعددة الجنسيات، يقع مقرها الرئيس في كامبرج في انكلترا، متخصصة في صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية.

[40] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/09/30/

[41] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/24/2

[42] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/23/

[43] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/23/

[44] موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/12/03/

[45] William Wallace, The foreign policy process in Britain, RIIA, London, 1975, p. 36 ; Donna Lee, 'The growing influence of business in UK diplomacy', International Studies Perspectives 5:1,2004, pp. 50-54 .

[46] Anthony Sampson, Who runs this place? The anatomy of Britain in the 21st century, John Murray, London , 2004, p. 301; Shaun Breslin, 'Beyond diplomacy? UK relations with China since 1997', British Journal of Politics and International Relations 6: 3, 2004, pp. 409–25.

[47] وهي هيئة بريطانية تتكون من فريق صغير متخصص من المهنيين العاملين والناشطين مع شركائهم ونظرائهم في الهيئات المهنية الأخرى، ويعملون من أجل مساعدة الشركات العراقية والبريطانية للوصول إلى تجارة ناجحة بين العراق

وبريطانيا، كما تساعد الشركات البريطانية للتعرف على الفرص المتاحة لانجاز الأعمال التجارية في العراق، ودعمها للوصول إلى السوق، ويعملون أيضا مع الحكومة العراقية لتحديد العقبات التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية في العراق ومحاولة التغلب عليها عن طريق المجلس التجارة الوزاري المشترك للعراق وبريطانيا.

(48) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 76 .

(49) ينظر : مينا العريبي ، المالكي يلتقي براون اليوم لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين بلديهما، جريدة الشرق الأوسط ، 30 نيسان 2009 .

(50) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 84 .

(51) المصدر نفسه، ص 85 .

(52) عن نسبة التبادل التجاري بين العراق والمملكة المتحدة ينظر : المصدر نفسه، ص 86 .

(53) نقلاً عن المصدر نفسه، ص 81 .

(54) ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=2546

(55) موقع الحكومة العراقية على الرابط :
https://gds.gov.iq/ar/prime-minister-abd-al-mahdi-receives-uk-international-trade-secretary/

(56) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/12/09/

(57) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/08/25/

(58) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/24/

(59) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/04/

(60) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/04/

(61) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/10/23/2

(62) ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/04/

(63) ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/11/05/

(64) ينظر : موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/12/21/3

(65) المصدر نفسه.

(66) المصدر نفسه .

(67) ينظر موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/about/iraq

(68) ينظر : الرابط نفسه .

(69) إن مبادرة رئيس الوزراء تشمل برنامجاً لإصلاح نظام التعليم العراقي، بما فيه المناهج الدراسية، فضلاً عن تزويد (10) آلاف منحة دراسية سنوياً لطلاب عراقيين في الخارج.

(70) تانيا عبد القادر حسين، المصدر السابق، ص 87 .

(71) ينظر : مينا العريبي، المالكي يلتقي براون اليوم لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين بلديهما، جريدة الشرق الأوسط، 30 نيسان 2009 .

(72) ينظر موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=4717

(73) ينظر موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=6147

(74) ينظر موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=6473

(75) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :

https://iraq.britishcouncil.org/programmes/education/capacity-building-primary-secondary-education

(76) موقع الملحقية الثقافية العراقية الإقليمية - لندن، على الرابط :
http://www.iraqiculturalattache.org.uk/ar/?p=6639

(77) موقع الملحقية الثقافية العراقية الإقليمية - لندن، على الرابط :
http://www.iraqiculturalattache.org.uk/ar/?p=6622

(78) ندوة في جامعة (Nottingham Trent) حول الموروث الحضاري والتخطيطي في العراق، منشور على موقع الملحقية الثقافية العراقية الإقليمية - لندن، على الرابط :
http://www.iraqiculturalattache.org.uk/ar/?p=6673

(79) موقع الملحقية الثقافية العراقية الإقليمية - لندن، على الرابط :
http://www.iraqiculturalattache.org.uk/ar/?p=7137

(80) المصدر نفسه .

(81) موقع الملحقية الثقافية العراقية الإقليمية - لندن، على الرابط :
http://www.iraqiculturalattache.org.uk/ar/?p=7156

(82) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/08/18/1

(83) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/08/17/

(84) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/08/30/

(85) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/09/03/

(86) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/programmes/education/capacity-building-primary-secondary-education/internally-displaced-return-to-school

(87) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/programmes/education/capacity-building-primary-secondary-education/am-not-leaving-school-campaign

(88) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2019/12/10/

(89) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/01/08/

(90) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/02/08/

(91) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/02/14/

(92) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/02/17/

(93) موقع السفارة العراقية في لندن على الرابط :
https://www.mofa.gov.iq/london/2020/09/27/1

(94) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/programmes/education/higher-education-report

(95) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/programmes/society/tahawer

(96) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/programmes/arts/cultural-protection-fund-2016-%E2%80%93-2020

(97) موقع المجلس الثقافي البريطاني في بغداد على الرابط :
https://iraq.britishcouncil.org/programmes/arts

List of sources

First: Books

- Ahmed Rafik Al-Barqawi, Political Relations between Iraq and Britain 1922-1932, Rashid Publishing House, Baghdad, 1980.
- Anthony Sampson, Who runs this place? The anatomy of Britain in the 21st century, John Murray, London , 2004.
- Abdul Razzaq al-Hasani, Modern Political History of Iraq, C1, I7, House of Public Cultural Affairs, Baghdad, 1989.
- Alaa Jassim Mohammed al-Harbi, Iraqi-British relations 1945-1958, House of Wisdom, Baghdad, 2002.
- Brown, Gordon . Britania's Everyday Heroes, Mainstream Publishing, ISBN 978-1-84596-307-1, 2007 .
- William Wallace, The foreign policy process in Britain, RIIA, London, 1975.
- Tanya Abdul Qadir Hussein, British Foreign Policy toward Iraq after April 9, 2003, discussed a promotion to the Iraqi Foreign Ministry, Baghdad, 2014.

secondly : Published research

- Colin Hay, The political economy of New Labour, Manchester, 1999, p. 43 ; John Gray, 'Blair's project in retrospect', International Affairs 80: 1, 2004.
- Donna Lee, 'The growing influence of business in UK diplomacy', International Studies Perspectives 5:1,2004.
- Pual William, who is making foreign policy 2004.
- Shaun Breslin, 'Beyond diplomacy? UK relations with China since 1997', British Journal of Politics and International Relations 6: 3, 2004.
- Sattar Jabbar Al-Jaberi, Iraqi-British Relations After 2003, Al-Ustad Magazine, Issue No. 223, December 2017.
- This new post has been criticized on the grounds that while it provides a fast track to the prime minister on security and intelligence matters it simultaneously encourages the bypassing of cabinet on these important issues: Review of intelligence, para. 607.

Third: Official websites

- BBC, 17 March 2008.
- The official website of the British government at:
https://www.gov.uk/government/news/foreign-secretary
- The Iraqi government's website at:
https://gds.gov.iq/ar/prime-minister-abd-al-mahdi-receives-uk-international-trade-secretary/
- The Website of the Iraqi Embassy in London at:
http://mofamission.gov.iq/ab/UKLondon&article=
- The British Council's website in Baghdad at:
https://iraq.britishcouncil.org/about/iraq
- Website of the Regional Iraqi Cultural Mission - London, at:
http://www.iraqiculturalattache.org.uk/ar/?

Fourth: Published articles

- Siddique, Haroon (22 June 2009). "Public Iraq war inquiry 'essential', says chairman". London: The Guardian. Retrieved 24 November 2009.
- A statement by William Hague, the British Foreign Secretary, on the occasion of his assumption of the position in 2010.
https://www.gov.uk/government/organisations/foreign-commonwealth-office
- http://www.alsumaria.tv/news/165275
- May informs Al-Abadi of Britain's support for the unity of Iraq and calls on Kurdistan to encourage dialogue, posted on the link:

https://www.sotaliraq.com/2017/11/29/1
- Mina Al-Araibi, Al-Maliki meets with Brown today to open a new page in relations between their two countries, Asharq Al-Awsat Newspaper, April 30, 2009